PROVISIONAL
S/PV.2509
5 January 1984
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة بعد الألفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الأربعاء، ٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤، الساعة ١٦/٠٠

الرئيس:	السيد تشامورو مورا	(نيكاراغوا)
الأعضاء:	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ترويانوفسكي
	باكستان	السيد شاه نواز
	بيرو	السيد أرياس ستيبيا
	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد كرافتس
	زمبابوي	السيد ماشينغادزي
	الصين	السيد ليمنغ كنغ
	فرنسا	السيد لوويه
	فولتا العليا	السيد دياللو
	مالطة	السيد غاوتشي
	مصر	السيد خليل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مارغتسون
	الهند	السيد فيرما
	هولندا	السيد فان دير ستويل
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد ليخنستاين

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألاّ تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٥

بيان افتتاحي من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : حيث أن هذه هي الجلسة الأولى التي يعقدها مجلس الأمن هذا العام ، فاني أود أن أقدم تهانيّ لجميع الحاضرين هنا اليوم . ويسرني أن أتمنى لكم الصحة واستمرار النجاح في عملكم المثمر ، وآمل ، بروح التعاون ، أن نؤدى عملنا لخدمة السلم والأمن الدوليين ولصالح البشرية جمعاء .

ويسرني بصفة خاصة أن أرحب بالأعضاء الجدد غير الدائمين في مجلس الأمن الذين انتخبوا لمدة عامين ، وهم : بيرو وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وفولتا العليا ومصر والهند . وأعتقد أنني أعبر عن رغبة أعضاء مجلس الأمن عندما أقول اننا على اقتناع بأن اشتراك هذه الدول في أعمال المجلس سوف يسهم اسهاما قيّما في السعي للتوصل الى حلول للمشكلات المعقدة المطروحة على مجلس الأمن .

وأود أيضا ، بالنيابة عن المجلس ، أن أعرب عن شكرى للأعضاء غير الدائمين الذين انتهت مدة عضويتهم للاسهامات الهامة والقيمة التي قدموها ، ان ممثلي الأردن وبولندا وتوغو ، وزائير ، وغيانا ، قد حظوا بتقديرنا وصداقتنا وأفادوا عمل المجلس بشتى الطرق بمواهبهم المتعددة . وانني على ثقة من أن التعاون بيننا سوف يستمر في المستقبل .

وقبل أن أختتم كلمتي ، أود أن أعرب عن شكرى العميق لسلفي السيد ماكس فان ديرستويل ، ممثل هولندا الدائم لدى الأمم المتحدة ، الذى أدار عمل مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني / ديسمبر بفعالية بالغة . لقد حصل سفير هولندا على اعجابنا وتقديرنا لمهارته الدبلوماسية التي أظهرها في قيادته لأعمالنا خلال ذلك الشهر .

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

شكوى مقدمة من أنغولا ضد جنوب افريقيا

رسالة مؤرخة في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثل أنغولا الدائم لدى الأمم المتحدة (S/16244) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأني تلقيت رسائل من ممثلي أثيوبيا وأنغولا وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب افريقيا وزامبيا وموزامبيق ، يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أزمع ، بموافقة المجلس ، دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرّر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس ، قام السيد دي فيفيريدو (أنغولا) بشغل مقعد على طاولة المجلس ؛ وقام كل من السيد سيافو (أثيوبيا) ، والسيد أميغا (توغو) ، والسيد روميا (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، والسيد فون شيرينديغ (جنوب افريقيا) ، والسيد لوساكا (زامبيا) ، والسيد دوس سانتوس (موزامبيق) بشغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يبدأ مجلس الأمن الآن بحثه لبند جدول الأعمال . يجتمع مجلس الأمن اليوم استجابة لطلب يرد في رسالة مؤرخة في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ ، وموجهة من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن وواردة في الوثيقة S/16244. وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس الى وثيقة المجلس S/16245 ، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة .

المتكلم الأول هو ممثل أنغولا .

السيد دي فيفيريدو (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، رغم انني أتيت الى هنا في مهمة مأساوية ، فان مما يشعرني بشيء من الارتياح علمي بأن من يترأس مداولات المجلس مدافع قوي عن الحرية والتحرر الوطني . ان الدور الذي يلعبه بلدكم بوصفه منارة للنضال ضد الاستعمار الجديد والامبريالية يعد مصدر مواساة لنا في ساعتنا المظلمة .

أود كذلك ، بالنيابة عن حكومة بلادي ووفدها ، أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام وذلك لجهوده الرسمية وغير الرسمية ، التي لا تعرف الكلل ، من أجل تحقيق انسحاب قوات جنوب افريقيا من أنغولا ، ولتأييده لمطالب أنغولا العادلة .

هذه هي المرة الثالثة التي أتحدث فيها أمامكم في غضون أسابيع قليلة . وانني أخشى أن يكون كلامي تكرارا مملا . في الجنوب الافريقي ، نجد أن العدوان المسلح وذبح المدنيين والارهاب الذي تقوم به الدولة والتخريب الاقتصادي وعمليات القتل والخطف

والاغتصاب ، جميعها أصبحت أمورا مألوفة بحيث قد يتساءل الممثلون هنا: ماذا هناك من جديد ؟

ان حقيقة ان أغلبية الأعمال التي ذكرتها آنفا موجهة ضد بلد واحد وشعب واحد ، ألا وهو أنغولا ، وان من يرتكبها هو كيان واحد ، ألا وهو النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، تؤكد ببساطة على أن الموضوع أكثر بكثير من كونه مجرد تكرار .

ومع ذلك ، مهما كان ضيق صدر الحاضرين ، فان كل حادث وفاة يمثل كارثة جديدة في ميادين القتال في أنغولا ، وكل عملية اختطاف أو اغتصاب تعد مأساة كبرى لكل ضحية وأسرة ، وكل عمل تخريبي عنصرى يعتبر نكسة لجهودنا في سبيل التعمير الوطني ، وكل عمل عدواني عنصرى يعتبر كارثة انسانية ووطنية .

ان قضايا الأمن وصون السلم ، التي أنيطت بمجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، ليست كيانات في حد ذاتها ، ومجردة من جانبها الانساني . وحقيقة الأمر أن جميع غايات ومبادئ الميثاق ، بل وعلة وجود الأمم المتحدة وجميع أجهزتها ، وجميع الأعمال العادية وغير العادية التي تضطلع بها الأمم المتحدة - كل هذا كان ولابد أن يكون هدفها الأساسي الفرد الانساني . ومع ذلك فان هذه حقيقة كثيرا ما تُنسى تحت أكوام الأعمال الورقية والخطب البلاغية التي غالبا ما تتهم بها منظمتنا عن حق .

ان المجلس بصفة خاصة ينحو بالفعل الى معالجة القضايا الكبرى ذات الأهمية الدولية كما لو كانت في حد ذاتها هي ، وليس العامل الانساني ، الهدف من العملية ويدفن تحت الكلمات والقرارات ، والمهاترات والمفاوضات ، والمشاحنات والمداولات أشخاص حقيقيون أحياء ، وهم ضحايا الكوارث التي تناقش في هذه القاعات والغرف .

ومن هنا ، في مناقشتنا بشأن القضية الحالية ، فان الأم الأنغولية التي تبكي على أبنائها الذين قتلتهم نيران العنصرية ، والآباء والأمهات الأنغوليين الذين يغتصب جنود جنوب افريقيا أطفالهم ثم يجرى اختطافهم وقتلهم ، والفلاحين الفقراء الذين تقوم القوات العنصرية بتدمير مدخراتهم ومتلكاتهم الهزيلة ، والأنغوليين الذين يتعرضون يوميا للقصف المدفعي والجوى - هؤلاء هم قلب مشاكل السلم والأمن الدوليين في منطقتنا .

وبدلا من ذلك ، فان مداولات المجلس تتركز على الشواغل والاعتبارات الاستراتيجية: فما هو ثمن السلام ، ولمن ندفعه ؟

ان ألم الشعب الأنغولي لا يماثله - كلا ، بل لا يفوقه - الا سخرية النظام العنصرى . فبينما كان المجلس يستمع الى آراء ونداءات حكومة أنغولا وشعبها منذ أسبوعين فقط ، سارع النظام العنصرى بتوجيه رسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة تضمنت "عرضا" "لفض الاشتباك" يبدأ في ٣١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ . وقبل أن يكون في مقدور حكومة بلادى أن تبدأ حتى في دراسة هذا "العرض" لتحديد مدى صدقه ، وبما للاستيضاح بشأن نقاط معينة ، تلقينا جوابا على أسئلتنا التي لم نوجهها ، وتلقينا تأكيدا على شكوكنا التي لم نعلن عنها .

وبينما كانت أمام المجلس رسالة السلطات العنصرية ، وفي الوقت الذى كان فيه أصدقاء بريتوريا وحلفاؤها يشيرون الى هذه الرسالة بارتياح ورع ، وبينما حاولت الرسالة ، بغير نجاح ، أن تشتت التأييد الدولي الراسخ للموقف الأنغولي "بعرضها" الزائف هذا "لفض الاشتباك" ، فان القوات المسلحة لجنوب افريقيا كانت تحصن مواقعها العسكرية داخل الأراضي الأنغولية الواقعة تحت الاحتلال غير الشرعي منذ عام ١٩٨١ . ثم بدأت سلسلة من التحركات العسكرية من جانب القوات المسلحة لجنوب افريقيا متوغلة صوب الشمال بعيدا عن مواقعها داخل الأراضي الأنغولية . ان أعمالها العدوانية المسلحة ، بما في ذلك القصف الجوى ، والهجمات بالقنابل والصواريخ ، والقصف المدفعي ، والكمائن ، وزرع الألغام الى آخر ذلك ، كان هدفها مواقع تبعد أكثر من ٢٠٠ كيلومتر عن الحدود الناميبية . ان هذا يكذب التأكيد العنصرى القائل بأن قوات جنوب افريقيا لا تقوم بعمليات الا ضد المقاتلين الناميبيين من أجل الحرية . ان اسر الآلاف من الضحايا الأنغوليين يمكن أن تفند هذه الأكاذيب .

هناك قائمة جزئية بأعمال العدوان التي ترتكبها جنوب افريقيا ، والتي لا تزال مستمرة حتى هذا اليوم ، معروضة أمام المجلس بوصفها مرفقا بالرسالة الموجهة الى الأمين العام للأمم المتحدة من الرئيس خوسيه ادوارد و دوس سانتوس .

فيما بين آذار/مارس ١٩٧٦ وآب/أغسطس ١٩٨١ ، شنت القوات المسلحة العنصرية في جنوب افريقيا ٩٨٨ ٢ عملا من أعمال العدوان التي تم اكتشافها وحصرها ضد جمهورية أنغولا الشعبية ، والتي تراوحت بين انتهاكات للمجال الجوى وعمليات قتل واسعة النطاق كما حدث في كاسينغا وموبا . وفي تموز/يوليه ١٩٨١ ، حشد النظام العنصرى ٤٠ ألف جندى من قواته على الحدود الناميبية وبدأ " عملية بروتيا " ، التي أدت الى الاحتلال غير الشرعي منذ ١٩٨١ ، لأجزاء من جنوب أنغولا . ومنذ ذلك التاريخ ، تقوم القوات العنصرية بأعمال عدوانية لا حصر لها ضد أنغولا حكومة وشعبا من داخل الأراضي الأنغولية. ومن هنا ، فانني لا أحاول حتى وضع قائمة بمثل هذه الأعمال التي جرت منذ منتصف عام ١٩٨١ الى الوقت الحاضر . وعلى أية حال ، فان هذه الأرقام لا يمكنها حتى أن تبدأ في نقل البعد والمأساة الحقيقيين للعواقب الانسانية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية الناجمة عن هذه العمليات العسكرية القاسية ضد أنغولا .

وهذه العملية الاخيرة التي نفذت ضد أهداف أنغولية قديمة وجديدة من داخل الاراضي الأنغولية نفسها هي واحدة من اكبر العمليات التي نفذتها القوات المسلحة العنصرية ، مستخدمة طائرات الميراج المقاتلة وثلاث كتائب مشاة محمولة وأربعة مدافع ١٤٠ و ١٥٥ ملم و ١٠٠ من الطائرات المقاتلة والعمودية وعربات مدرعة من طراز ايه ام ال ـ ٩٠ وايه ام ال ـ ٦٠ ، ودبابات ام اكس . ان الأسلحة والترسانات الحديثة المتطورة المتاحة للقوات المسلحة الجنوب افريقية تتوفر عن طريق المساعدة العسكرية المباشرة وغير المباشرة التي تتناقض مع الحظر الذى فرضه المجلس على بيع الاسلحة الى جنوب افريقيا ، وهي المساعدة التي يقدمها أصدقاء بريتوريا الغربيون وحلفاؤها ، وكثيرون منهم أعضاء دائمون او مؤقتون في مجلس الأمن وبعضهم يجلس على طاولة هذا المجلس . مع ذلك ، فان القوات الشعبية المسلحة لتحرير أنغولا ـ وهي قوات باسلة ـ قد دافعت بشرف عن بلادها ، وأسقطت طائرة جنوب افريقية واستولت على بعض المعدات والاسلحة .

ان وحدات القوات الشعبية المسلحة الشجاعة ، ومنظمة الدفاع الأنغولية الشعبية قد نجحت في القضاء على قطاع الطرق والعملاء المدعومين من القوات المسلحة الجنوب افريقية عندما سارعت الاخيرة بارسال قواتها لانقاذ عملائها من الهلاك التام . وليس هذا الا جزءا من محاولة مستمرة للنظام العنصرى ، وهي محاولة بدأت في ١٩٧٥ ، لاستخدام القوة العسكرية داخل الاراضي الأنغولية وتنصيب ادارة صنيعة في المناطق الخاضعة للاحتلال الجنوب افريقي . ان الكتاب الابيض الذى اعدته حكومة جمهورية أنغولا الشعبية يوضح تفاصيل المحاولات التي تم القيام بها في ١٩٧٥ و ١٩٧٦ . والعملية الحالية جزء من تلك الخطة . والواقع ان عملا عسكريا مماثلا قامت به القوات الشعبية المسلحة في الماضي كاد ان ينجح تماما في القضاء على فلول قطاع الطرق لولا ان القوات المسلحة العنصرية هرعت في آخر لحظة لانقاذ صنائعها .

ان انغولا ، حكومة وشعبا ، تتحمل عبء عدوان يشنه النظام العنصرى على اولئك الذين يهدد وجودهم ذاته الكيان العنصرى واسلوب الحياة العنصرى . فمن أجل ان يعيش نظام الفصل العنصرى في أمن داخل حدود جنوب افريقيا ، يشعر انه مضطر لبسط هيمنته على افريقيا حتى خط الاستواء كما هو مثبت بوضوح في قوانين الدفاع المعدلة التي اصدرها . ولسوء الحظ ، وبسبب الموقع الجغرافي ، تقف جمهورية أنغولا الشعبية المستقلة ذات السيادة في طريقه . ومن سخرية الاقدار انه ليس لأنغولا أى حدود مشتركة مع جنوب افريقيا ؛ ومع ذلك فان نظام بريتوريا لانه يحكم ناميبيا باعتبارها المقاطعة الخامسة ، لا يضع اعتبارا لهذه النقطة الشكلية ولا يسمح لها بأن تقف عقبة في طريق ارتكاب أفعاله العنصرية .

ان كل واجب يحمل معه حقا موازيا . وجمهورية أنغولا الشعبية ، الدولة العضو في الامم المتحدة ، أدت على الدوام التزاماتها بموجب الميثاق . وعلى مجلس الامن ، من جانبه ، واجب ازاء دول الجنوب الافريقي هو اتخاذ الاجراء الكفيل بوضع حد للعدوان العسكرى الذى يشنه نظام جنوب افريقيا العنصرى . ورغم تجاربنا المريرة ورغم العمليات العسكرية الضخمة الاخيرة التي لا تزال مستمرة فان حكومة أنغولا مستعدة ، لكي تحرم أصدقاء بريتوريا من أى ذريعة لالقاء اللائمة علينا ، لوضع " العرض " الذى قدمه نظام جنوب افريقيا موضع الاختبار وعلى أية حال فان ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ليس ببعيد .

يمكننا ان نتفهم تردد المجلس في التصرف عندما لا تكون المسألة مثارة أمامه . ولكن لا يمكن لحكومة أنغولا ولا لشعبها ان يتفهما عجز المجلس عن التصرف أو عدم رغبته في التصرف ، بينما القضية معروضة عليه منذ ١٩٧٦ ؛ وهناك ٦ قرارات اتخذها المجلس نفسه منذ ١٩٧٦ ؛ وهناك خرق واضح للميثاق ؛ ومن المسلم به ان المجلس هو الجهاز الأعلى في المنظمة لحفظ السلم والحارس على الميثاق وان

ارادة المجتمع الدولي قد جرى التعبير عنها بصورة منتظمة ومتواصلة وقاطعة تأييدا لموقف أنغولا ، وبعد ان توفر ما يقرب من ٠٠٠ ٣ حالة موثقة لاعتداء جنوب افريقيا على جمهورية أنغولا الشعبية حتى منتصف ١٩٨١ ؛ وفي حين ان جنديا انغوليا واحدا لم يتجاوز الحدود الوطنية لأنغولا بينما المعتدى ، المعروف جيدا والمعترف بكونه كذلك دوليا ، يواصل ضرباته بمنأى عن القصاص عبر حدوده ؛ وفي وقت تعترف فيه الدول الاعضاء في هذا المجلس وفي الامم المتحدة بوجاهة وعدالة الموقف الأنغولي وتسلّم بتجريم نظام جنوب افريقيا العنصرى ـ لماذا اذن نجد المجلس ، ازاء هذا الاجماع العالمي الشامل ، عاجزا عن تحقيق العدالة وتأمين السلم والأمن ؟

هل سيسمح للمعتدى ان يمضي بغير ادانة ؟ هل سيترك حرا في مواصلة أعماله العنصرية دون عقاب ؟ حرا في انتهاك الميثاق ؟ حرا في بسط هيمنته على الجنوب الافريقي وتدمير التوازن الهش القائم في المنطقة ؟ حرا في زعزعة استقرار الحكومات السيادية في المنطقة ؟ حرا في نسف جهود اعادة التعمير الوطني التي تبذلها الدول المستقلة ؟ حرا في ارتكاب الارهاب الحكومي وأعمال العدوان المسلح ؟ حرا في التذبيح والاغتصاب والاختطاف ؟ حرا في تهديد وتحطيم حياة المدنيين ؟

ان لأنغولا ، باعتبارها دولة عضوا في الامم المتحدة وعضوا غير مقصر في شيء الحق في ان تطالب بجواب ، والحق في ان تتوقع الجواب ـ الجواب المقبول لشعب أنغولا الذى نعرض شواغله على هذا المجلس والذى نمثل مصالحه هنا في الامم المتحدة .

ان وفدى لا ينتظر مجرد قرار آخر يكون حبرا على ورق وانما ينتظر جوابا يحمله الى بلاده .

ان النضال مستمر وان النصر أكيد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اشكر ممثل أنغولا على الكلمة الطيبة التي وجهها الى حكومتي والي .

ممثل جنوب افريقيا هو المتكلم التالي . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى القاء كلمته .

السيد فون شيرندينغ (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس نود بالنيابة عن وفد جنوب افريقيا ان ننقل لكم تهانينا بمناسبة تسنمكم رئاسة المجلس .

لقد أحال الممثل الدائم لأنغولا ، في طلبه عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن ، الوارد في رسالته المؤرخة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ والمعممة في الوثيقة S/16244 ، رسالة من رئيس أنغولا موجهة الى الأمين العام يشير فيها الى :

" الحالة العسكرية المتردية في جنوب أنغولا التي اوجدتها تحركات الوحدات العسكرية التابعة لجنوب افريقيا تدريجيا نحو الشمال داخل اقليم أنغولا " (S/16244) ويعرب عن الرغبة في تجنب " حالة من شأنها ان تؤدي الى عواقب مأساوية من شأنها هي الاخرى ان تعرض السلم والأمن في المنطقة للخطر " . (المرجع نفسه) .

عندما تكلمت آخر مرة أمام مجلس الأمن في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، أوضحت ان جنوب افريقيا ليست لديها أية رغبة في السيطرة على سنتيمتر واحد من أراضي أنغولا وان العمليات الأمنية التي تقوم بها جنوب افريقيا في جنوبي أنغولا ليس لها الا هدف واحد ، ألا وهو حماية سكان جنوب غربي افريقيا - ناميبيا من الهجمات الارهابية التي تقوم بها سوابو والتي تشن من أراضي انغولا .

ان "التحركات التدريجية" التي تقوم بها وحدات عسكرية تابعة لجنوب افريقيا ، والتي أشار اليها رئيس أنغولا ، يتم القيام بها مع أخذ هذا الهدف بالتحديد في الاعتبار .

من النفاق أن تأتي انغولا الى هذا المجلس وان تذكر أنها ترغب في تجنب موقف من شأنه أن يؤدي الى "عواقب مأساوية" . ان ما يقوم به نظام أنغولا لمساعدة سوابو وتحريضها على تحقيق أهدافها الارهابية ودعمها لشن هجمات من انغولا وانشاء قواعد في الأراضي الانغولية ، ان ذلك كله هو ما سيؤدي بالفعل الى "عواقب مأساوية" ما لم يعد نظام لواندا الى صوابه .

ذكرت جنوب افريقيا في مناسبات عديدة أنها لن تقف مكتوفة اليدين بينما تقوم سوابو دون عقاب بعمليات مؤمنة في الأراضي الانغولية حيث تخطط وتنفذ أعمال القتل والتخريب ضد المدنيين في اقليم جنوب غربي افريقيا - ناميبيا .

من النفاق أيضا من جانب انغولا أن تكون لها الصفاقة بحيث تشكو لهذا المجلس من العمليات الأمنية التي تقوم بها القوات العسكرية التابعة لجنوب افريقيا تنفيذا لمهمتها ، ألا وهي الوصول الى قواعد سوابو في جنوب انغولا وتدميرها في أعمال وقائية مثل الأعمال التي يتم القيام بها حاليا . ان جنوب افريقيا مافتئت تعلن نواياها صراحة . وقد ذكرتها أنا شخصيا في هذا المجلس وأكررها هنا اليوم .

ان نظام لواندا لا يخفي دعمه لأهداف ومقاصد سوابو ، وليس من الخفي على أحد أن قوات نظام انغولا يجرى اشراكها بشكل متزايد مع عصابات سوابو التي تقوم بالقتل والتي توفر تلك القوات لها التسهيلات والأسلحة والمعدات .

ومافتئت جنوب افريقيا توضح انها لا تتصارع مع الوحدات العسكرية لنظام لواندا ، وان أنشطتها عبر الحدود تستهدف استئصال جيوب سوابو في انغولا . ومع ذلك ، فاننا لانزال نوضح أيضا ، وبنفس القدر ، أنه اذا كانت قوات نظام انغولا المسلحة مصممة على تقديم الدعم العسكرى النشط لسوابو ، أو على الساس بالعمليات العسكرية التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد سوابو ، فان عليها أن تتحمل اذن المسؤولية الكاملة عن العواقب . وعلاوة على هذا ، فان جنوب افريقيا تنكر أن قواتها ترتكب أية فظائع ضد السكان المدنيين في انغولا .

اذا كان نظام لواندا قلقا للغاية بشأن تهديد "السلم والأمن في المنطقة" فان عليه أن يتخذ الخطوات الضرورية لضمان عدم استخدام أرضه لشن أعمال عدوان ضد جيرانه .

واذا كان ذلك النظام قلقا بشأن تهديد "السلم والأمن في المنطقة" ، فلماذا يحاول تبرير وجود القوات الكوبية وغيرها من القوات العميلة في انغولا ، تلك القوات التي تمثل أيديولوجيات غريبة تماما عن افريقيا ؟ ان هذا الوجود - في واقع الأمر - تهديد للسلم والأمن في المنطقة ، ويؤدى بانغولا الى عواقب مأساوية ، لان شعب أنغولا يرفض الخضوع للطغيان الذى فرض عليه بمساعدة مباشرة من القوات الكوبية .

ان جنوب افريقيا لن تنخدع ، وأنا واثق من أن أعضاء هذا المجلس لن ينخدعوا أيضا ، بالمحاولة الواضحة التي يقوم بها نظام لواندا لخداعهم . ومادام النظام الانغولي يتسامح مع عصابات سوابو الارهابية ويشجعها ويوفر لها الدعم على أرضه ، سوف تواصل قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا البحث عن قواعدها وتدميرها .

اسمحوا لي أن أنتقل الآن الى الرسالة المؤرخة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ التي وجهها رئيس انغولا الى الأمين العام والتي عممت باعتبارها الوثيقة S/16245 . ولعلكم تذكرون أنني عندما خاطبت المجلس في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، تلوت على المجلس نص رسالة وزير خارجية جنوب افريقيا الى الأمين العام التي أوضحت فيها حكومة جنوب افريقيا انها على استعداد للبدء في فض الاشتباك في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ لقوات تقوم بعمليات عسكرية بين الحين والآخر ضد سوابو في انغولا وذلك انطلاقا من الفهم

بأن هذه البادرة سوف تلقى الرد من الحكومة الانغولية التي سوف تؤكد ان قواتها وقوات سوابو وكوبا لن تستغل الموقف الناتج ، خاصة فيما يتعلق بالأعمال التي يمكن أن تهدد أمن سكان جنوب غربي افريقيا - ناميبيا .

ولعلكم تذكرون أيضا أن رد انغولا الفورى على هذه البادرة الايجابية التي تقدمت بها جنوب افريقيا كان الرفض بازدراء . ومن الواضح أن ذلك النظام قد أعاد النظر الآن في موقفه ولابد أنه أخطر بأن رفضه القاطع لمبادرة جنوب افريقيا قد أضرّه بدلا من أن ينفعه ، ومن ثم ، تأتي محاولة انغولا لتبدو انها متعقلة . ان حكومة انغولا ، مع ذلك ، هي الطرف الذى عليه أن يمتثل لشروط السلم وليست حكومة جنوب افريقيا . ان العرض الذى قدمته حكومة جنوب افريقيا لا يزال قائما ، وصياغته واضحة . اذا كانت انغولا ترغب في السلم ، فانها يمكنها أن تحصل عليه عن طريق عدم السماح لسوابو بالقيام بعمليات من أراضيها ، وعن طريق عدم استغلال أى اجراء يستهدف وقف الأعمال العسكرية . وختاما ، فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فان جنوب افريقيا مافتئت تعلن أنها لا تزال مستعدة للبدء في عملية التنفيذ فور حسم مشكلة القوات الكوبية في انغولا كما اتضح في الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام المقدم الى مجلس الأمن (S/15943) والمؤرخ في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٣ . وهذا لا يزال موقف جنوب افريقيا .

السيد دياللو (فولتا العليا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : حيث أن هذه هي المرة الأولى التي اتكلم فيها باسم فولتا العليا في مجلس الأمن ،أود ،أولا وقبل كل شيء ،أن أعرب لكل الدول الاعضاء في المنظمة ، الذين بارادتهم أصبحنا أعضاء في هذا المجلس ، عن تقدير بلادى العميق . وتستطيع هذه الدول أن تطمئن تماما الى اننا لن نخون الثقة التي وضعتها فينا .

واسمحوا لي ، الرفيق الرئيس ،أن اعرب لكم والى زملائي الآخرين الحاضرين هنا عن تقدير وفدى وتقديرى الشخصي للترحيب الحار بالأعضاء الجدد في هذا المجلس .واننا لعلى ثقة من ان هذا الترحيب ينبئ بتعاون وثيق وصريح في جهودنا وعلاقاتنا المشتركة من أجل الحفاظ على سلم العالم وأمنه .

ويسعدني بصفة خاصة أن ارحب بكم ، سيدى الرئيس ، باعتباركم ممثلا لنيكاراغوا ، وهي بلد تحتفظ معها بلادى بعلاقات ممتازة من الصداقة والتعاون . وأود مخلصا أن اعرب عن خالص تمنياتي لكم بالنجاح في أداء واجباتكم بوصفكم رئيسا للمجلس . ونؤكد لكم في الوقت نفسه ،الاستعداد الكامل لوفدى للتعاون معكم تحقيقا لهذه الغاية .

وأود أيضا أن اشيد بسلفكم اشادة هو أهل لها فقد أدار بمهارة مداولات المجلس خلال شهر كانون الاول /ديسمبر .

واذ أنتقل الآن الى الحالة في انغولا ، فان موقف وفدى من هذه المناقشات يستند أساسا على حقائق أساسية ثلاث . الحقيقة الأولى هي الاسهام الذى يشعر بلدى أنه يتعين عليه أن يقوم به في الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، ليس فقط بوصفه عضوا كامل العضوية في الامم المتحدة ، وانما أيضا بوصفه عضوا في مجلس الأمن . لأن المسألة لا تتعلق فحسب بمصير دولة أنغولا الصغيرة ، التي تعود الى المجلس ، شأنها شأن "سيسفوس" المرة تلو المرة لكي تتحدث عن نكباتها بل ان المسألة تمس السلم والامن الدوليين اللذين يتعرضان للخطر . ولا يمكن لأحد أن ينكر التهديد الذى تمثله منذ سنوات الأعمال العسكرية التي يقوم بها النظام العنصرى للسلم والامن الدوليين وللسلم والامن الاقليميين . ان المجلس يدرك ذلك تماما . ولعدد من السنوات الآن ، يقف المجتمع العالمي وخاصة مجلس الأمن

مكتوف الأيدى يشهد حملات زعزعة الاستقرار المستمرة العديدة التي بدأها النظام العنصرى في جنوب افريقيا ضد دول الخط الأمامي . ان سياسة زعزعة الاستقرار هذه تتمثل بشكل واضح في أعمال العدوان المستمرة ضد جمهورية انغولا الشعبية . ولقد وصلت الى ذروتها عندما وجدنا في آب/اغسطس سنة ١٩٨١ القوات الخاصة بنظام الفصل العنصرى تقوم بعملية غزو واسع النطاق لأراضي انغولا وتحتل أجزاء معينة من جنوب ذلك البلد .

ومن هنا ، فان التاريخ يوضح أن الموقف السائد الآن في انغولا ليس بجديد . فبخصوص هذا الموقف طالب مجلس الأمن في قراره ٣٨٧ (١٩٧٦) باحترام سيادة انغولا وسلامتها الاقليمية ؛ ثم اتخذ القرار ٤٢٨ (١٩٧٨) الذى طالب فيه بالانسحاب غير المشروط للقوات العنصرية المسلحة من انغولا ؛ بعد ذلك رأى المجلس من المناسب أن يؤكد نداءاته في القرارات ٤٤٧ (١٩٧٩) و٤٥٤ (١٩٧٩) و ٤٧٥ (١٩٨٠) .

ان الحقائق التي لا تقبل الجدل تثبت على نحو كاف ان هذا الموقف يمثل انتهاكا صارخا لسيادة انغولا وسلامتها الاقليمية . ان الحقائق التي لا تقبل الجدل موجودة وتذكرنا جميعا على نحو دائم بالخطر الذى يمثله هذا الموقف على السلم والامن الدوليين .

ان الشيء الذى نفتقر اليه مع الأسف ــ وهذه هي الحقيقة الثانية التي يود وفدى أن يتحدث عنها ــ هو قرار سياسي تتخذه دول معينة من أعضاء مجلس الأمن ، وهي دول من أبرز أعضاء مجلس الأمن في واقع الأمر ، بأن تسهم بأمانة وبغير مؤامرات ميكيافيلية في القضاء على هذا التهديد الى الأبد ، اعمالا لمسؤوليتها الكبيرة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ولئن كان مجلس الأمن عاجزا اليوم عن أن يعطي العالم الرد الذى يتوقعه على هذه المشكلة المحزنة ، فان هذا يرجع بصفة خاصة الى التأييد الذى تتمتع به بريتوريا من جانب هذه الدول .

ان الموقف في انغولا يتدهور من يوم الى يوم . ان القرار ٥٤٥ (١٩٨٣) الذى اعتمده مجلس الأمن بتاريخ ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ لم يكن كافيا لكي يردع نظام الفصل العنصرى . ان ذلك النظام لم يكتف بمواصلة احتلاله العسكرى لبعض الأجزاء في

جنوب انغولا بل كانت لديه الصلافة لكي يتعمق أكثر وأكثر في داخل الاراضي الانغولية . ان هذا المجرم لم يكتف بذلك بل أتى الى مجلس الأمن هنا لكي يقدم تهديدات أخرى ضد ضحيته .

وفي ضوء هذا الموقف ، فان من حقنا أن نتساءل عما اذا كان سيكون كافيا من مجلس الامن مجرد اعتماد قرار في اجتماعه الحالي لكي يتغير الموقف . ذلك ان هناك من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أنه بمجرد أن تسكت أصواتنا في هذا المحفل فان أعمال العدوان سوف تنتشر ، والمدافع سوف تواصل دويها ، وسيادة انغولا وسيادتها الاقليمية سوف يستمر انتهاكهما .

من الواضح بالنسبة لوفدي ان القيام مرة أخرى بادانة العدوان المستمر لنظام بريتوريا على انغولا واحتلاله لأجزاء منها ، والمطالبة مرة أخرى بأن يسحب ذلك النظام فورا ودون شروط قواته من اراضي انغولا ؛ كل ذلك غير كاف لمعالجة قضية انغولا المعالجة الحقة وهي بلد ما فتئ منذ نيله الاستقلال يئن تحت أعباء الحرب .

ويعتقد وفدي أنه يمكن القيام بشيء آخر ؛ وهذه هي النقطة الثالثة التي أود أن اتناولها في بياني هذا . ان لعبة نظام الفصل العنصري واضحة تماما . ان هذا النظام بوصفه خبيرا مخضرما في بث البلبلة يحاول ان يحرف نظر المجتمع الدولي عن الأسباب الأساسية لأعماله الشائنة .

ومن الواضح تماما ان ذلك النظام يحاول أن يعاقب انغولا لتأييدها للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية " سوابو " في نضالها من اجل تحرير الشعب الناميبي ، ذلك النضال الذي اعتبرته الجمعية العامة ومجلس الأمن من الأمور المشروعة .

ان هذا البعد الجديد في عمل مجلس الأمن الذي نفكر فيه الآن هو الحزم . لقد آن الأوان لمجلس الأمن أن يقف موقفا حازما في مطالبته بالتنفيذ الصارم لقراراته ومقرراته . ان ذلك الحزم لا يمكن أن يكون مقنعا الا اذا تكلمت جميع الدول الاعضاء هنا في هذا المجلس بصوت واحد . وهذا ما نحثها عليه ، ولا سيما تلك الدول التي تشجع بمواقفها جنوب افريقيا العنصرية على أن تواصل انتهاكها لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ونأمل بأن يؤدي صدور قرار واضح وظهور تصميم قاطع ، بصفة خاصة من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، الى حمل الزمرة العنصرية في بريتوريا على أن تدرك أن المجلس يتوقع منها الوقف الفوري لهجماتها المسلحة ضد انغولا .

ان فولتا العليا التي أظهرت دائما اهتمامها بقضية الشعوب التي تناضل من أجل استقلالها ووحدة أراضيها وسيادتها الوطنية ، على استعداد في كل وقت لأن تقدم مساعدتها كلما كان ذلك لازما من أجل اقرار هذا البعد الجديد في عملنا .

وتعلن فولتا العليا رسميا لشعب جمهورية انغولا الشعبية الشقيق أنها سوف تقف دائما الى جانبه في التضحيات التي يتعين عليه أن يقدمها لمواصلة هذه الحرب التي فرضت عليه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر وزير خارجية فولتا العليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى حكومتي والي .

المتكلم التالي هو ممثل توغو الذي يرغب في الادلاء ببيان بوصفه رئيسا لمجموعة الدول الافريقية لشهر كانون الثاني/يناير . وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس والى أن يدلي ببيانه .

السيد أميغا (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان المشاركة في مداولات هذا المجلس من هذا الجانب من الطاولة يترتب عليها واجب خاص أقوم به الآن بالاعراب عن الشكر لأعضاء المجلس للسماح لي بالاشتراك في هذه الأعمال . وهي أعمال تبدأ مع بداية العام الجديد ، لذا أود أيضا أن أتمنى لهم عاما سعيدا .

كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأهني ممثلي بيرو وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وفولتا العليا ومصر والهند بمناسبة انتخابهم للمجلس . وانني على يقين بأنهم اذ يضطلعون بمسؤولياتهم المتعلقة بصيانة السلم ، سوف يشاركون مع الآخرين بخبرتهم

وثقتهم في هذا الجهاز من منظمتنا كما فعل ممثلو البلدان التي انتهت مدة ولايتها في المجلس .

السيد الرئيس ، يعرف وفد بلادي عنكم هذا الوفاء والاخلاص للمنظمة بالاضافة الى ما تتحلون به من السمات الانسانية السامية والمهارة الدبلوماسية . ولهذا السبب فانه على يقين بأنه في ظل رئاستكم سوف تكون نتائج أعمال المجلس ايجابية كما كانت خلال شهر كانون الأول/ديسمبر المنصرم . وفي هذا الصدد ، من دواعي سروري أن أشيد مرة أخرى بالسيد فان ديرستويل ممثل هولندا الدائم لتفانية وخبرته وحكمته في توجيه أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم .

وأود أن أرحب هنا بسعادة السيد هاما آربا ديالو وزير الشؤون الخارجية لفولتا العليا ، الذي شرفنا بحضوره هنا معربا بذلك عن الأهمية التي تعلقها بلاده على هذه القضية .

انني أشارك في مناقشات مجلس الأمن حول الحالة في انغولا بوصفي رئيس مجموعة الدول الافريقية لشهر كانون الثاني/يناير وبوصفي ممثلا لبلادي ، لكي أعرب عن ثقتنا في منظمتنا في وقت نرى فيه ان على المجلس أن يعود مرة أخرى ، بعد اسبوعين لا غير ، الى النظر في مسألة انتهاك الحقوق الأساسية لأحد أعضائها أي انغولا . وهذه المناقشة التي يجريها المجلس لمسألة انغولا بعد هذا الوقت القصير من المناقشة الأخيرة ، توضح أن هذا البلد ذاته يثق ثقة كاملة في المنظمة منذ حصوله على الاستقلال في ١٩٧٥ اقتناعا منه بأن هذه المنظمة يجب أن تضطلع بمسؤولياتها لوقف انتهاكات نظام بريتوريا . ان هذا النظام منذ ١٩٤٨ يحاول أن يحتفظ بسيطرته العنصرية على اثنين وعشرين مليونا من السود ، سكان البلد الأصليين ، باستخدام الوسائل البغيضة الخارجة على القانون والأخلاق . وفي هذا الاطار ، ليس هناك شيء على الاطلاق يمكن أن تقف عنده الحكومة العنصرية غير الشرعية للفصل العنصري . انها تعذب وتعتقل وتقتل بالجملة المناضلين

من أجل الحرية ، بما فيهم الأطفال والنساء والشيوخ . وقد قام هذا النظام على الارهاب والعدوان ضد الدول المجاورة ، وبصفة خاصة انغولا ، التي تشكل شكواها موضوع المناقشة الحالية لمجلس الأمن .

ولنتذكر أنه في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، أصدر هذا المجلس ذاته القرار ٥٤٥ (١٩٨٣) الذي يدين فيه بقوة

" احتلال جنوب افريقيا العسكري المستمر لأجزاء من جنوب انغولا مما يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولاستقلال انغولا وسيادتها وسلامتها الاقليمية " .

ويعلن القرار ، في جملة أمور ، أن :

" الاحتلال العسكري غير الشرعي المستمر لاقليم جمهورية انغولا الشعبية انتهاك صارخ لسيادة انغولا واستقلالها وسلامتها الاقليمية ويعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر " .

ويطالب

" بأن تسحب جنوب افريقيا فورا ودون شروط جميع قوات الاحتلال التابعة لها من اقليم انغولا وتكف عن جميع انتهاكات حرمة تلك الدولة ، وأن تحترم من الآن فصاعدا سيادة جمهورية انغولا الشعبية وسلامتها الاقليمية احتراما دقيقا " .

هذا القرار الذي يعبر عن مشاعر المجلس حول هذه المسألة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، يبين بوضوح أن هذه المشاعر لم تختلف اطلاقا منذ ١٩٧٦ ، منذ سبع سنوات ، ويتضح هذا بصورة كافية في القرارات ٣٨٧ (١٩٧٦) و ٤٢٨ (١٩٧٨) و ٤٤٧ (١٩٧٩) و ٤٥٤ (١٩٧٩) و ٤٧٥ (١٩٨٠) . بل ان المجلس بعد أن نفد صبره ازاء عناد نظام جنوب افريقيا العنصري طلب مرة أخرى الى جميع الدول أن تطبق عالميا حظر الأسلحة الذي فرضه في قراره ٤١٨ (١٩٧٧) .

فماذا حدث منذ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر الأخير ؟ ولماذا نجد أن هنـــــاك حاجة لعقد اجتماع آخر للمجلس ؟ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر الأخير ، كان بيد ولنـــا أن مناقشات المجلس مرضية لكل منا ، ولكننا نرى الآن أن جنوب افريقيا قد أنشبت مخالبهـا وارتكبت مزيدا من أعمال العدوان على شعب انغولا الذى فرضت عليه تضحيات كثيرة . ان جهود المجلس قد قوبلت بالازدراء ومشيئة المجتمع الدولي قد قوبلت بالتجاهل التام .

ان حكومة جنوب أفريقيا غير القانونية ، كعادتها ، تجاهلت قرار مجلس الأمن ٥٤٥ (١٩٨٣) بقضمها مرة أخرى أراضي انغولا . وعلاوة على ذلك ، فان تلك الحكومة قد جعلت عدم استحقاقها للثقة أمرا واضحا تماما بانتهاكها للتعهدات التي التزمت بها في حرية ومن جانب واحد في رسالتها المؤرخة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ والموجهة الى الأمين العام للأمم المتحدة ، التي ذكرت فيها انها :

" على استعداد لأن تشرع في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ في فض اشتباك القوات التي تقوم من وقت لآخر بعمليات عسكرية في أنغولا ضد المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ... " (S/16219 ، ص ٢) .

وبقدر ما يتعلق الأمر بفض الاشتباك ، فاننا نشهد الآن مزيدا من أعمال الانتقام والقهر يرتكبها نظام جنوب أفريقيا ضد أنغولا . ومرة أخرى تفقد الأرواح البشرية ، وتدمر الممتلكات ، وتفسد المبادرات ، وتتحطم الآمال .

ان الناس في أفريقيا يتساءلون الى أى مدى تذهب جنوب أفريقيا في خطتها . من الواضح والمؤكد أن نظام جنوب افريقيا العنصرى ، حتى بوسائله الحديثة الكثيرة للتدمير والقتل ، لا يستطيع أن يزهو بقدرته على التغلب على حركات التحرر الوطنية . فالتاريخ يعلمنا أنه لا يمكن أن يفرض شيء على شعب اذا كان الحق في جانبه . ولذلك ، فاننا ، في أفريقيا ، مقتنعون بأن الوقت يعمل لصالح الشعب الاسود المقهور في أزانيا . لقد حان الوقت تماما للتحرك الى طاولة المفاوضات ، لأنه ، كما قال الكاتب بشير بن يحمد ، فانه في عام ٢٠٠٠ :

" سوف يكون هناك ٢٧ مليونا من الأشخاص السود المقهورين ضد خمسة ملايين من البيض . وعندئذ سوف يكون السؤال الأساسي هو : اين يذهب كل هؤلاء السود ؟ وبايجاز ، أين يمكن وضعهم ؟ " (مجلة " جين أفريك " ، العددان ١١٩٩ و ١٢٠٠ ، بتاريخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ و ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤) .

واذا عدنا الى الموقف في انغولا ، وهو موضوع مناقشة المجلس الحالية ، فاني أود ، بالنيابة عن زملائي في المجموعة الافريقية ، أن أدعو مجلس الأمن الى أن يتخذ في ختام هذه المناقشة قرارا تكون عناصره الأساسية هي وقف اطلاق النار فورا والانسحاب غير المشروط لقوات جنوب أفريقيا من انغولا . وفي رأينا ، أنه يجب أن يدين المجلس مرة أخرى الأعمال العدائية التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد جمهورية انغولا الشعبية وان يأمر بوقفها . وينبغي أيضا ان يرفض المجلس مرة أخرى عملية " الربط " . وبالنيابة عن زملائي في المجموعة الافريقية ، أود أن أعرب عن الأمل في أن العام الجديد سوف يلهم المجلس ، بحيث يضم أعضاء المجلس جهودهم ، في مواجهة المواقف المماثلة للموقف الراهن ، حتى يعززوا فعالية المجلس ومصداقيته . ويجب أن تتضمن هذه الجهود ممارسة ضغط اجماعي ومتزايد ضد نظام جنوب افريقيا العنصري لاجباره على التخلي عن سياسته القائمة على العدوان ضد الدول المجاورة وانتهاك سلامتها الاقليمية . ان الوقت الآن أكثر ملاءمة لهذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : أشكر ممثل توغو على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي . المتكلم التالي هو ممثل الهند الذي يرغب في الادلاء ببيان بوصفه رئيسا لمجموعة حركة عدم الانحياز .

السيد فيرما (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيادة الرئيس ، أودّ أن أبدأ بتحيتكم وأن أقدم لكم تهانينا على توليكم رئاسة المجلس في بداية العام الجديد . ونحن نأمل أن يأتي هذا العام بالسلم والصداقة وحسن النية وان يبعدنا عن المواجهة وعن هوة النزاع . ونحن واثقون من انه بحكمتكم وموضوعيتكم وخبرتكم سوف تضفون على مداولات المجلس في ١٩٨٤ القوة والاحساس بالهدف . ورغم أن بلدي لم يكن عضوا في مجلس الأمن في الشهر الماضي ، فاني أودّ أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة سفير هولندا على الطريقة التي أدار بها عمل المجلس خلال الشهر الماضي .

سيدي الرئيس ، أودّ أيضا أن أشكركم لكلمات الترحيب الحارة التي وجهتموها الى وفد بلادي ، ضمن وفود أخرى ، لحصولنا على عضوية هذا المجلس . ونحن نهنئ الأعضاء الجدد الآخرين في المجلس . ووفد بلادي يتطلع الى العمل في تعاون وثيق مع زملائنا في ممارسة مسؤولياتنا المشتركة وتعزيز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وأخيرا ، نقدم لكم ، سيادة الرئيس ، ولجميع زملائنا في المجلس ، أطيب تمنياتنا في العام الجديد .

وان للهند شرف العودة الى مجلس الأمن بعد انقطاع لمدة ست سنوات ، ونحن ممتنون لكل البلدان التي جعلت ذلك ممكنا . اننا ندرك الثقة التي وضعت فينا ، وسوف نسعى لأن نكون على مستوى تلك الثقة بأفضل ما نستطيع . ان التزام الهند بالأمم المتحدة وميثاقها معروف تماما . وكما ذكرت السيدة انديرا غاندى ، رئيسة وزراء الهند ، في بيانها أمام الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة :

" ان الأمم المتحدة اليوم ، بسبب السلطة الفريدة المناطة بها لاحتواء الازمات العسكرية من خلال ادواتها وتأثيرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق مختلف وكالاتها المتخصصة تشكل جزءا لا يتجزأ من حياة الأمم والأفراد " .

(A/38/PV.9 ، ص ١١)

وقبل ذلك بثلاثين عاما لاحظ رئيس الوزراء جواهر لال نهرو أن الأمم المتحدة تمثل " الحافز الخالد للبشرية من أجل السلم " . ان اشتراك وفد بلادى في عمل هذا المجلس سوف يقوم على التزامه الحاسم والثابت بالميثاق واقتناعه بمبادئه .

ورغم أن هذه هي المرة الخامسة التي تحظى فيها الهند بعضوية مجلس الأمن فان المناسبة الحالية تكتسي طابعا خاصا بالنسبة لنا . لأننا نرأس في نفس الوقت أيضا حركة بلدان عدم الانحياز . ومن ثم ، فانه رغم أني أمثل حكومتي ، لا يسعني الا أن أدرك بعمق المدى الكبير للمسؤولية التي نتحملها . ونحن سعداء لأن هناك ثلاثة بلدان أخرى غير منحازة بين الأعضاء الجدد في المجلس . اننا نذكّر بالتأييد الذى قدمته دائما حركة عدم الانحياز الى الأمم المتحدة وميثاقها . وكما ذكرت السيدة أنديرا غاندى ، رئيسة وزراء الهند ورئيسة حركة عدم الانحياز ، في بيانها امام الدورة الأخيرة للجمعية العامة :

" . . . فالايمان الراسخ بالأمم المتحدة أمر مركزى بالنسبة لعدم الانحياز. وجميع أعضاء حركة عدم الانحياز هم حاليا أعضاء في الأمم المتحدة أو من المحتمل أن يصبحوا أعضاء فيها . بيد أن الأمم المتحدة مؤسسة ومجموعة عدم الانحياز حركة. . . . ولكن هدفهما واحد : أى صيانة السلم عن طريق ازالة مصادر التوتّر وابراز انسانية الانسان " . (المرجع نفسه ، ص ٣)

ومنذ أقل من أسبوعين أعلن مجلس الأمن مرة أخرى عن رأيه بشأن عدوان جنوب أفريقيا المستمر واحتلالها غير المشروع لأجزاء من أراضي انغولا ، وذلك باتخاذه القرار ٥٤٥ (١٩٨٣) . والقرار ، ضمن أمور أخرى ، أدان بشدة :

" احتلال جنوب أفريقيا العسكرى المستمر لأجزاء من جنوب أنغولا " .

واعتبر أن ذلك يشكل :

" انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولاستقلال أنغولا وسيادتها وسلامتها الاقليمية " .

ويعرض السلم والأمن الدوليين للخطر . وطالب القرار :

" بأن تسحب جنوب أفريقيا فورا ودون شروط جميع قوات الاحتلال التابعة لها من اقليم انغولا وتكف عن جميع انتهاكات حرمة تلك الدولة وأن تحترم من الآن فصاعدا سيادة جمهورية انغولا الشعبية وسلامتها الاقليمية احتراما دقيقا " .

لقد كانت آراء المجلس واضحة لا لبس فيها واظهرت ارادة هذا المجلس وكذلك ارادة المجتمع الدولي بمجموعه . ولكن ، كيف ردت جنوب افريقيا ؟ لقد ردت بشن اكبر هجوم على الاراضي الانغولية منذ عام ١٩٨١ ، وبالتوغل فيما يزيد عن ٢٠٠ كيلو متر داخل أراضي تلك الدولة ذات السيادة ، وبايقاع خسائر جديدة في الأرواح ومزيد من الضرر الواسع النطاق بالاقتصاد الانغولي . وبعبارة اخرى ، فان جنوب افريقيا ظلت مخلصة كما عرف عنها عن طريق تحديها بصلف مرة اخرى لحكم مجلس الأمن ، حتى قبل ان يجف الحبر الذى كتب به القرار ٥٤٥ (١٩٨٣) .

لقد احاط الممثل الدائم لانغولا المجلس علما بتفاصيل آخر اعمال بريتوريا العدوانية التي لا تنتهي . واثناء الايام القليلة الماضية رأينا تقارير الصحافة عن هجوم جنوب افريقيا الواسع النطاق الذى شن على اساس الذريعة القديمة المألوفة لما يسمى " بالمطاردة الحامية " للمقاتلين من اجل الحرية التابعين للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وسمعت جنوب افريقيا لان تبرره على اساس مزعوم ، الا وهو ان سوابو على وشك ان تقوم بهجوم في ناميبيا المحتلة . ان ذريعة " المطاردة الحامية " هذه - او ما يسمى بالضربات الوقائية التي عرضها ممثل جنوب افريقيا لتوه امام المجلس - قد تم فضحها وكشف زيفها منذ زمن طويل . ليس لجنوب افريقيا ان تكون موجودة في ناميبيا ، في المقام الاول . لقد استخدمت بريتوريا الأراضي الناميبية مرارا وتكرارا كنقطة انطلاق لشن اعمال العدوان وزعزعة الاستقرار والارهاب ضد الدول الافريقية المستقلة في محاولة لتوطيد وجودها غير الشرعي في ناميبيا ولمواصلة استغلالها للموارد البشرية والمادية لذلك الاقليم . وعلاوة على هذا ، مع ان المجتمع الدولي يقر بحق الشعب الناميبي ، بقيادة ممثله الوحيد الحقيقي ، سوابو ، في تحقيق استقلاله بكل الوسائل المتاحة امامه ، فان سوابو تتحلى بمرونتها واستعدادها للتفاوض .

ان ما ينظر فيه المجلس اليوم هو مثال آخر على العدوان الذى ليس له ما يبرره ضد دولة افريقية مستقلة ، الا وهي جمهورية انغولا الشعبية . ان ما يواجهنا اليوم حالة

قامت فيها قوات بريتوريا مرة اخرى بالتوغل فيما يزيد عن ٢٠٠ كيلومتر داخل الأراضي الانغولية واضطرت فيها الى خوض معارك ضد وحدات الدفاع الانغولية في مواقع كوفيلاى ومولوندو وكاهاما وكاسنغا وكايوندو. ووجدت انغولا نفسها مرة اخرى مضطرة الى ان تأتي الى هذا المجلس لتشكو من ان جنوب افريقيا تدوس بالاقدام على سيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية. لذلك دعونا لا نسمح لأنفسنا ان ننخدع بحجج جنوب افريقيا ومناوراتها المضللة ، بل نواجه القضية الحقيقية المطروحة امامنا.

عندما تحدث وفدي بلادي امام المجلس في ١٦ كانون الاول/ديسمبر بشأن البند المطروح امامنا ، سنحت لنا الفرصة ان نشير بالتفصيل الى التأييد المبدئي الراسخ الذي دأبت حركة عدم الانحياز على تقديمه دوما لجمهورية انغولا الشعبية ، وهي عضو زميل من اعضاء الحركة. وبالتالي لست بحاجة لان اكرر ما اعلنته الحركة في هذا الصدد. يكفي ان نؤكد من جديد على ان الحركة دأبت على اعتبار احتلال قوات النظام العنصري للأراضي الانغولية عملا عدوانيا ضد الحركة نفسها. وقد احطنا المجلس علما ايضا في بياننا الصادر في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ بموقف الكومنويلث وكذلك بتضامن الهند الراسخ مع انغولا حكومة وشعبا وتأييدها لسيادة ذلك البلد وسلامته الاقليمية.

لقد علم وفد بلادي باهتمام بالاقتراح الذي تقدم به الرئيس الموقر لجمهورية انغولا الشعبية ، في رسالته الموجهة الى الأمين العام بتاريخ ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، والواردة في الوثيقة S/16245 ، والذي يعرب فيه عن استعداد انغولا لاحترام هدنة مدتها ٣٠ يوما يسري مفعولها من ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، اذا لبيت بعض الشروط الهامة. اننا نعتقد ان هذا الاقتراح ايجابي وبنّاء يستحق ان تنظر فيه بدقة جميع الاطراف المعنية. واننا نفهم ان الأمين العام على اتصال مباشر بالاطراف المعنية واننا نتطلع لان يعلمنا بنتيجة المشاورات التي يجريها.

ومهما يكن الأمر ، فان المجلس يحتاج لان يتناول على نحو اكثر عجالة الموضوع قيد البحث ، الا وهو ، العدوان المكثف الاخير الذي شنته بريتوريا ضد انغولا واستمرار

تعنت جنوب افريقيا . نحن نعتقد ان على المجلس ان يدين هذه الاعمال بأقوى العبارات وان يطالب باحترام سيادة انغولا واستقلالها وسلامتها الاقليمية . ويتعين على المجلس ان يضمن ، بجميع الوسائل المتاحة بموجب الميثاق ، احترام جنوب افريقيا لارادة المجلس عن طريق انسحابها الفورى غير المشروط من انغولا . ان الحالة في الجنوب الافريقي ، التي كانت هشة في افضل الأوقات بسبب سياسات بريتوريا ، اصبحت اكثر خطورة نتيجة لعدوان جنوب افريقيا الأخير ضد انغولا ، الأمر الذى يهدد السلم والأمن الاقليميين والدوليين . لقد آن الاوان لان يتصرف المجلس تصرفا فعالا لتصحيح هذه الحالة . وسيظل وفد بلادى على استعداد لتقديم تأييده لجميع الجهود الرامية الى تحقيق هذا الهدف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد خليل (مصر) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي ان ابدأ بتوجيه التهنئة لكم على تقلدكم رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني /يناير في مطلع عام جديد بآماله المتجددة واننا لعلى ثقة من ان خبرتكم الدبلوماسية المعروفة وحكمتكم ستكونان خير عون للمجلس على القيام بكفاءة بالمهام الملقاة على عاتقه . اسمحوا لي كذلك ان اتوجه بالتهنئة والشكر الى سلفكم السفير ماكس فان دير ستويل ممثل هولندا الدائم الذى ترأس مجلس الأمن لشهر كانون الاول /ديسمبر على ما اظهره من مهارة وكفاءة دبلوماسية في ادارة اعمال المجلس .

اود بشكل خاص ان اشكركم على الكلمات الرقيقة التي رحبتم بها بعضوية بلادى في مجلس الأمن وانه لشرف كبير لبلادى ولوفدها ان تكون اعضاء في المجلس خلال العامين القادمين بعد غيبة طويلة . وان مصر لتقدّر تماما المسؤوليات الضخمة المترتبة على هذه العضوية ونؤكد لكم اننا لن ندخر وسعا في القيام بهذه المسؤوليات مستعينين في ذلك بخبرة من سبقونا في عضوية هذا المجلس وبعلاقات الصداقة والتعاون التي تربطنا بسائر اعضائه .

لقد انقضى اسبوعان فقط منذ انتهى مجلس الأمن من مناقشة شكوى انغـــولا ضد جنوب افريقيا نتيجة لاحتلال الاخيرة لاجزاء من أراضي أنغولا . وقد أدان المجلس، في قراره ٥٤٥ (١٩٨٣) ، استمرار الاحتلال العسكرى من جانب جنوب افريقيـــا لاجزاء من اقليم أنغولا ، وهو ما يشكل خرقا صارخا للقانون الدولي ولاستقـــلال أنغولا وسيادتها ووحدة أراضيها . كذلك طالب المجلس جنوب افريقيا بالانسحـاب الفورى وغير المشروط من أراضي أنغولا . ولكن جنوب افريقيا ، جريا على عادتهـا ، لم تكتف بعدم الالتزام بأحكام القرار المشار اليه ، بل قامت منذ ١٥ كانـــون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ بتصعيد عملياتها العسكرية داخل أراضي أنغولا ، فدفعت بأعـداد كبيرة من قواتها المسلحة وطائراتها لمهاجمة مواقع تقع على بعد ٢٠٠ كم أو أكثـــر داخل أراضي أنغولا ، واستعانت في ذلك بهجمات يقوم بها سلاحها الجوى علـــى مواقع ومدن متعددة في عمق الاراضي الانغولية مما تسبب في المزيد من الخسائر فـي الممتلكات والأرواح على نحو ما هو موضح في ملحق الرسالة الموجهة من رئيس جمهورية انغولا الشعبية الى الأمين العام للامم المتحدة الواردة في الوثيقـــة S/16245 ، وكما شرح لنا ممثل أنغولا بطريقة مؤثرة وواقعية في الوقت نفسه . وغني عن البيـــان ان هذه الخسائر تزداد مع مرور كل يوم نظرا لاستمرار عدوان النظام العنصرى فـــي بريتوريا وازدياد حدته .

لقد أشار وفد مصر في بيانه أمام المجلس يوم ٢٠ كانون الاول / ديسمـــبر الماضي ، أثناء بحث شكوى أنغولا ضد جنوب افريقيا ، الى ان أنغولا لا تمثل تهديدا لأمن جنوب افريقيا — كما تدّعي الاخيرة في تبريرها لعدوانها المستمر — بـــل ان العكس هو الصحيح . وتأتي الاعتداءات الاخيرة من جانب جنوب افريقيا لتقدم دليـلا جديدا — ان كان المجتمع الدولي مازال في حاجة الى مثل هذا الدليل — علـــى ان أنغولا هي التي تحتاج الى حماية أمنها ضد عدوان جنوب افريقيا المستمـــر ،

منذ عام ١٩٧٦ ، الذى تستغل فيه تفوقها العسكرى الكبير لمهاجمة أهداف تقع في عمق أراضي أنغولا على نحو ما هو حادث الآن .

ان الوضع الحالي الناجم عن تصعيد عدوان جنوب افريقيا على أنغولا يضيف أبعادا جديدة الى الوضع المتدهور في المنطقة الذى سعى مجلس الأمن ، بقراره ٥٤٥ (١٩٨٣) ، الى تلافي آثاره على السلم والأمن الدوليين ، وهو ما يضع المجلس مرة اخرى أمام مسؤولياته الأساسية . وان وفد مصر يرى انه الى جانب قيام المجلس بمطالبة نظام بريتوريا العنصرى بالكف فورا عن عدوانه المسلح وسحب قواته من داخل أراضي أنغولا ووقف هجماته الجوية ، فانه يجب عليه ، في ضوء استخفاف ذلك النظام بقراراته ورفضه تنفيذها ، النظر في تطبيق الأحكام التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة في هذا الخصوص .

ان مجلس الأمن يواجه اليوم تحديا سافرا من حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، ولا بد له من اتخاذ الموقف الذى يتناسب مع ذلك ليفرض الالتزام بتنفيذ قراراته .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل مصر على الكلمة الطيبة التي وجهها الىّ .

السيد أرياس ستييا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدى الرئيس أود أولا وقبل كل شيء ان اوجه اليكم تهنئتي الشخصية وتهنئة وفدى بمناسبة توليكم الرئاسة لهذا الشهر . وبصفتي ابنا من أبناء امريكا اللاتينية وممثلا لبلد تربطه ببلادكم أواصر الصداقة والتعاون العريقين ، يحدوني وطيد الامل بأن أعمالنا ، تحت قيادتكم الحكيمة ، ستتكلل بالنجاح الكامل . كما أشكركم على كلمات الترحيب التي وجهتموها الى البلدان التي انضمت اليوم الى المجلس .

كما أود نيابة عن وفد بيرو ان اعرب عن تهنئتنا وشكرنا لممثل هولندا على الطريقة الفعالة التي اضطلع بها بواجباته في الشهر الماضي .

تبدأ بيرو الآن عهدها بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن ، وأود أن أعرب عن الامتنان الخالص لجميع أعضاء المجلس وللأمين العام للامم المتحدة . ويمكنني الآن وفي هذه القاعة ان أعد بالتعاون الكامل من جانب حكومة بيرو في بذل الجهود للقيام بواجباتنا ومسؤولياتنا في هذه الهيئة بموجب ميثاق منظمتنا .

ان البند المعروض علينا اليوم ليس غريبا على مجموعة القضايا العاجلة التي تشغل بال المجتمع الدولي . فما فتئ معروضا على المجلس لما يقرب من عقد من الزمان حيث تم النظر فيه ونوقش باستفاضة . كما اتخذ بشأنه عدد من القرارات التي بقيت أحكامها الالزامية للأسف دون تنفيذ . ومنذ اسبوعين بالكاد اتخذ المجلس بالاجماع آخر قرار له وهو القرار ٥٤٥ (١٩٨٣) . وبمجرد حصول جمهورية أنغولا الشعبية على استقلالها اجتاحت القوات المسلحة لجنوب افريقيا جزءا كبيرا من ذلك البلد واحتلته . ولا يزال ذلك الاحتلال قائما اليوم ، الامر الذى يشكل انتهاكا لاستقلال أنغولا وسيادتها وسلامتها الاقليمية . ان بيرو ترفض ، دفاعا عن مبادئ الميثاق وقواعد القانون الدولي ، استخدام جنوب افريقيا القوة ضد شعب وحكومة أنغولا وتصعيدها للأعمال العدوانية في الايام الاخيرة . والحالة اليوم حساسة بشكل خاص لأن العمليات العسكرية التي تنفذ ضد ذلك البلد تنطلق من اقليم ناميبيا الذى تحتله وتديره جنوب افريقيا بصورة غير شرعية ، مما يشكل امعانا في انتهاك سلطة المجلس والمجتمع الدولي وتحديا سافرا لهما .

وفي ضوء التدهور الذى يحدث في جنوب أنغولا والذى يزيد من خطورة عدم الاستقرار السائد لزمن طويل في ذلك الجزء من القارة ، الأمر الذى يعرض السلم والامن الدوليين للخطر ، كما هو موضح في طلب عقد المجلس لهذه الجلسة الوارد في الوثيقة S/16244 المؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، يقع على عاتق مجلس الامن واجب اتخاذ موقف لا لبس فيه .

وفي رأى وفد بلادى ، ان القرار الذى ينبغي اعتماده يجب أن يحتوى على ثلاثة عناصر رئيسية ، هي لب المسألة المعروضة علينا اى رفض العدوان المسلح الذى تقوم به جنوب افريقيا ، والوقف الفورى للأعمال العسكرية ، وانسحاب القوات الأجنبية الغازية المحتلة في أقرب وقت ممكن . وفيما يتصل بالاقتراح الذى تقدم به رئيس جمهورية انغولا الشعبية الرامي الى خلق الظروف الضرورية للتوصل الى تسوية مبكرة لمسألة ناميبيا ، بما يتفق والخطة التي وافقت عليها الامم المتحدة والذى يرد في الوثيقة S/16245 ، يؤيد وفد بلادى الآراء التي عرضها الأمين العام لمنظمتنا ، ويعرب عن الأمل في أن تكلل تلك الجهود بالنجاح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل بيرو على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ والى حكومتي .

المتكلم التالي هو ممثل موزامبيق ، وأدعوه أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود باسم وفد بلادى أن اشكركم انتم وأعضاء المجلس الآخرين لمنحي هذه الفرصة للاشتراك في مداولات المجلس بشأن مسألة عدوان جنوب افريقيا العنصرية على جمهورية انغولا الشقيقة . وانني على يقين من أن خبرتكم الطويلة الثرية سوف يكون لها أثرها على هذا المجلس وانكم سوف تقودونه بنجاح خلال هذا الشهر .

انكم تعرفون المعنى الكامل الذى يعنيه العدوان الاجنبي ، وما تعنيه الديكتاتورية وما تعنيه المعاناة الانسانية والحرمان والمهانة ، كما تعرفون الثمن الذى ينبغي دفعه للتخلص من العدوان الامبريالي بغية تحقيق الاستقلال والحفاظ عليه والدفاع عن السيادة والسلامة الاقليمية . ان نيكاراغوا وموزامبيق تشتركان في هذه التجربة المريرة . وانغولا ، شأنها شأن نيكاراغوا ، تمر في فترة صعبة بالنسبة لشعبها .

اسمحوا لي أن أشيد اشادة خاصة بالشخص الذى سبقكم في الرئاسة ، وهو ممثل هولندا . كما أود أيضا أن اهنئ بحرارة الأعضاء الجدد بمجلس الأمن وأرحب بهم .

منذ وقت ليس ببعيد - وعلى وجه التحديد منذ اسبوعين - سعى الشعب الانغولي وحكومته الى الحصول على مساعدة المجتمع الدولي - عن طريق هذا المجلس - لحث حكام جنوب افريقيا العنصريين على سحب قواتهم المعتدية . وقد ادين العدوان فعلا وجرى حث قوات الفصل العنصرى المعتدية على الانسحاب دون أية شروط وعلى الفور . حدث هذا منذ اسبوعين فقط .

والآن ، بعد اسبوعين فقط ، تجبر الظروف الشعب الانغولي والحكومة الانغولية على السعي للحصول على مساعدة مجلس الأمن . وهذا امر عادى وطبيعي ،لأن هذا المجلس يتحمل المسؤولية الأساسية عن صيانة مقاصد الامم المتحدة ومبادئها والدفاع عنها . ومع أنها معروفة تماما ،يبدو لي أنه ينبغي علينا ان نذكر انفسنا بها من وقت لآخر .

هذه المقاصد والمبادئ هي : أولا ، حفظ السلم والأمن الدولي ، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولازالتها ، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم ،وتتذرع بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي ، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدى الى الاخلال بالسلم أو لتسويتها ؛ ثانيا ،انماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام .

لقد استعصى هذا السلم على الشعب الانغولي خلال القرون الخمسة الماضية . ففي ظل الحكم البرتغالي الاستعمارى - عندما كانت انغولا تعرف بأنها مستعمرة ثم ولاية ثم مستعمرة مرة أخرى ثم اقليما فيما وراء البحار ثم ولاية مرة أخرى - ما برح الشعب الأنغولي يتعرض للقهر والاضطهاد حتى عام ١٩٧٥ . وبعد هزيمة الاستعماريين البرتغاليين ،ارسل عنصريو جنوب افريقيا دباباتهم ومدفعياتهم وناقلاتهم المصفحة وناقلات الجنود الى انغولا في ١٩٧٥ .

وبعد أن هزم العنصريون بدورهم هزيمة نكراء ، انسحبوا من اراضي انغولا في ١٩٧٦ ، ولأنهم لم يعد بوسعهم الاعتماد على حليفهم الاساسي منذ عام ١٩٧٦ ، راحوا يعتمدون أساسا على عصابات من الخونة الانغوليين للتحرش بجمهورية

انغولا الشعبية . وبمجرد أن اطمأن البوير مرة اخرى الى وجود هذه المساندة راحوا يرسلون قواتهم من القتلة والمرتزقة الى جنوبي انغولا في ١٩٨١ وظلوا هناك منذ ذلك الحين يبذرون الموت والدمار وينزلون بشعب انغولا من المعاناة والأحزان وصنوف الحرمان ما لم يعرف لـــه مثيل . ان الهياكل الاقتصادية الأساسية مثل الطرق والكبارى والسدود يتم تدميرهـــــا ، والمصانع تسوى بالأرض ، ومدن بأكملها تمحى محوا . كما أن المدنيين العزل ، بما في ذلك كبار السن والنساء والاطفال يجرى قتلهم دون رحمة من جانب القوات المتعطشة للدماء الـــتي تتقدم في اراضي انغولا .

لقد اصبح من عادة عنصريي جنوب افريقيا ، من البوير أن يعمدوا ـــ وهذا ما يعرفـه المجتمع الدولي تماما ـــ كلما كان هناك تحرك ملحوظ نحو السلم وخاصة نحو التسوية السلميـــة لمسألة استقلال ناميبيا ، أو نحو السلم في الجنوب الافريقي بشكل عام ،أو نحو حسم مسألـــة عدوان جنوب افريقيا العنصرية على انغولا ، الى حيل مخادعة بلا حدود ، فيتقدمون بوعـــود زائفة وتأكيدات كاذبة الى المجتمع الدولي .

منذ اسبوعين قدم الى هذا المجلس هذا الطبق التقليدي المعروف الذى طال استخدامهم له واعتزازهم به بل الذى هو مفخرة البوير . هذا الطبق اعطي اسما جذابا لطيفا هـــو فـــض الاشتباك ، واحيطت مكوناته بالسرية الظاهرية في محاولة فاشلة لخداع المجتمع الدولي المحب للسلم . لكنه لم يخدع أحدا ، ولم يخدع هذا المجلس ، باستثناء اولئك القلائل ـــ بطبيعـــة الحال ـــ الذين هم على استعداد تام ، لأسباب يعرفونها هم وحدهم فقط ، للتعلق بأيـــة قشة صغيرة ، مثلما يفعل الموشك على الغرق ، أو الطفل الحريص على التقاط أية قطعة مـــن الحلوى تمتد اليها يده أو أى شيء يشبهها ولو كان الشبه من بعيد .

ان فض الاشتباك لا يعني بالضرورة وقف اطلاق النار . وهو بالتحديد لا يعني انسحاب القوات ، وفي وقت تقديم خدعة ما يسمى بفض الاشتباك فان قوات العدوان العنصرية كانت تكثف قصفها ضد المدنيين الأبرياء وتقتل النساء والأطفال العزل وتمد عملياتها العسكرية الى مناطق جديدة وتتوغل أكثر فأكثر في الأراضي الانغولية وتنشر جرائمها الشائنة .

واليوم ليس هناك أي علامة على امتثال جنوب افريقيا لقرار مجلس الأمن ٥٤٥ (١٩٨٣) وغيره من القرارات ذات الصلة أو على فض الاشتباك المزعوم . بل على العكس فان جنوب افريقيا العنصرية قد زادت من قوات العدوان التي تحتل جزءا كبيرا من جنوبي انغولا الى ثلاثة ألوية مشاة ميكانيكية وأربع وحدات مدفعية من عيار ١٤٠ مم و ١٥٥ مم وكتيبتي مظليين ودبابات وغيرها من ناقلات الجنود المصفحة وعربات الهجوم . وقد تم ارسال ١٠٠ طائرة من الطائرات الحربية وطائرات الهليكوبتر الى أرض المعركة . وفي الأيام الأخيرة تعرضت مدن كاهاما وكوفيلاي ومولوندو وكاسينغا وكايوندو لهجمات وحشية مكثفة ومتزايدة . وفي الحقيقة ان أعمال العدوان الأخيرة هي أكبر هذه الأعمال وأكثرها وحشية في العامين الماضيين . هل هذا هو فض للاشتباك ؟ انني لا أعرب ماذا يعنيه فض الاشتباك في لغة الافريكانز ولكن في اللغة الانكليزية — وفقا لمعلوماتي المحدودة — فان هذا لا يمكن وصفه بأنه فض للاشتباك . انه اشتباك . ان هذا عدوان سافر ليس له ما يبرره . وبالطبع فانني لن أخوض في دلالات الألفاظ وتطورها . ولكنني أترك لصديقي العزيز ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أن يوضح الموقف . ان هذه هي لغة شكسبير وليست لغة البانتو .

وفي بياني الأخير أمام هذا المجلس بشأن نفس الموضوع قلت عندما كنت أشير الى العنصريين في جنوب افريقيا :

"انهم مجرمون دائمون متحجرون . ان سلوكهم لا يمكن تشبيهه الا بسلوك مجرم متحجر لا يشعر بالراحة خارج جدران السجن . ويشعر بعدم الراحة الى حد أنه عندما تقترب مدة سجنه من نهايتها يصبح قلقا جدا ويبدأ في تخطيط

الجريمة المقبلة وتصميمها . وما أن يتم الافراج عنه حتى يرتكب جريمة أخرى ويعود الى السجن .

" فلنواجه الحقائق ، مهما تكن صعبة وكريهة وقبيحة . ان العصابة العنصرية في بريتوريا تتكون من مجرمين متحجرين لا يتوبون ولا يختلفون عن جماعات الجرائم المنظمة المعروفة دوليا الا في أنهم قد نظموا شيئا يشابه الحكومة ، هذا اذا ما حكم عليها حكما سطحيا . أما في الواقع ، فان جنوب افريقيا يديرها محفل ماسوني يسمى باسم الـ " بروويد ربوند " . " (S/PV.2506 ، ص ٥٢)

ان الأحداث الأخيرة في جنوب افريقيا وناميبيا وانغولا لم تثبت انني كنت مخطئا . بيد انه يحدوني أمل عميق وصادق في أن يثبت الزمن انني كنت مخطئا . ولن يضايقني هذا .

ان ما تريده جنوب افريقيا العنصرية هو السلم وفقا لاسلوبها . انها تريد أن تنشئ كونا خاصا بها ، ومجموعة شمسية تكون هي فيها النجم الساطع ويدور فيها الآخرون حول شمس الفصل العنصري . انها تريد عالما تكون فيه سوازيلند وليسوتو من الأوطان وتشكل فيه موزامبيق وبوتسوانا " سيسكي " وتشكل فيه زمبابوى وزامبيا " فيندا " وتشكل فيه انغولا وناميبيا " بانتوستان " وتشكل فيه تنزانيا وسيشيل " بوفوتاتسوانا " .

ان هذا المجلس والغرب يتحملان مسؤولية كبيرة . والأخير — الغرب — عليه أن يختار بين الاستمرار — عن طريق الأعمال أو الصمت — في تشجيع جنوب افريقيا العنصرية على اعتبار نفسها المعقل الأخير لحكم الأقلية البيضاء في افريقيا والاعلان عن نفسها بأنها فوق النقد أو الشك ، قلعة صناعية مدججة بأحدث الأسلحة وبين اقناعها بالاقلاع عن ذلك . ولا ينبغي أن يغيب عن نظرنا ما حدث في ايران حيث لعب الشاه نفس الدور . ان جنوب افريقيا العنصرية هي عملاق في افريقيا ولكن بساقين من الطين . وعلى الغرب

أن يقرر ما اذا كان يريد وقف العنف الحالي والسماح بالاستقلال الحقيقي أو انه يفضل الاستمرار في تقديم مصادر تمويله وخبراته لكي تستخدم في ادامة العنصرية والفصل العنصرى واطالة أمد العنف والتسبب في حمام دم .

وأمام هذا المجلس خياران : اما أن يعلن رضاءه عن سلوك جنوب افريقيا العنصرية ويشجعها على الاستمرار في انتهاك مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة المكرسة في الميثاق أو أن يتخذ التدابير الضرورية لاجبارها على احترام القانون والعرف الدوليين ، أى عن طريق فرض العقوبات . ولا يساورني أى شك في أن هذا المجلس لن يلجأ الى الاسلوب الأول وسنرى ما اذا كان على استعداد للجوء الى الاسلوب الثاني . لقد آن الأون لاخبار جنوب افريقيا العنصرية ، بالفاظ لا لبس فيها ، ان العالم الآن يعيش في السنوات الأخيرة من القرن العشرين وليس في أيام القرون الوسطى المظلمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل موزامبيق على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي ولحكومتي .

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة وأدعوه لأن يشغل مقعدا الى طاولة المجلس ولأن يدلي ببيانه .

السيد روبيا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، انني ممتن لكم وللأعضاء الآخرين في المجلس لسماحكم لوفدى بالاشتراك في هذه المناقشة الملحة . واتمنى لكم جميعا عاما مزدهرا جديدا . واسمحوا لي أن أهنئكم شخصيا على تبوئكم رئاسة المجلس لهذا الشهر . واسمحوا لي أيضا أن أهنيء السفير فان ديرستويل من هولندا على الطريقة المثالية التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر .

منذ اسبوعين فقط اجتمع هذا المجلس للنظر في الاحتلال المستمر لاجزاء من اقليم جمهورية انغولا الشعبية من قبل نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا . ان المجلس

باتخاذه القرار ٥٤٥ (١٩٨٣) ادرك الآثار المأساوية المترتبة على ذلك الاحتلال وكذلك الحاجة للاضطلاع بمسؤوليته عن ضمان تصرف الدول الأعضاء في هذه المنظمة وفقا للميثاق . ووفقا لذلك كان هذا المجلس قاطعا في ادانته للاحتلال العسكري لانغولا بوصفه انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولسيادة انغولا وسلامتها الاقليمية واستقلالها . وفي الوقت نفسه أعلن المجلس ان الاحتلال المستمر لأراض انغولية من قبل نظام الفصل العنصري يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وبناء على ذلك طالب المجلس جنوب افريقيا بأن تسحب دون شروط قواتها وأن تتعهد بالاحترام الدقيق لسيادة انغولا وسلامتها الاقليمية .

وبعد اسبوعين تقريبا ، اضطرت حكومة جمهورية أنغولا الشعبية الى أن تطرح قضيتها أمام هذا المجلس مرة أخرى . واختار نظام الفصل العنصرى أن يرد على طلب مجلس الأمن بقصف مدن كاهاما وكوفلاى وكايوندو وكاسينغا ومولوندو . ويهاجم نظام الفصل العنصرى بقوة تقدّر بأكثر من ١٠٠٠٠ جندى المزيد من القرى والمدن . وكما أشار ممثل أنغولا ، فقد هاجم نظام الفصل العنصرى مناطق تبعد لأكثر من ٢٠٠ كيلومتر داخل انغولا . وان الخسائر في الأرواح والخسائر المادية التي تسببها هذه الموجة الجديدة من الهجمات التي تكمل العدوان الناجم عن الاحتلال المستمر يقال أنها ثقيلة للغاية .

أمام المجلس الآن حالة من العدوان المستمر ضد دولة ذات سيادة ومستقلة ومحبة للسلم عضو في هذه المنظمة . ان الحالة السائدة في جنوب انغولا اليوم لا تحتاج الى مزيد من الشرح . وقد أعلن المجلس موقفه فعلا في هذا الشأن . ولكن قد يكون من المهم الآن أن ننظر الى هذه الحملة الجديدة من العدوان وان نفهم معناها .

ان نظام الفصل العنصرى ، بشنه هذه الأعمال العدوانية الجديدة حتى قبل أن يجف حبر قرار هذا المجلس الذى يطالب بوقف أعمال العدوان ، قد عبر عن ازدرائه الكامل لقرارات هذا المجلس ، وهذا من سمات تعنته وصلفه دائما . وفي نفس الوقت ، فان هذه الحملة دليل جديد على أن جنوب افريقيا لا تعتزم أن تتخلى عن سياساتها العسكرية العدوانية في المنطقة الا اذا أجبرت على ذلك . اذن اذا كان بعض أعضاء هذا المجلس أو أصدقاء جنوب افريقيا الآخرون بحاجة الى دليل جديد على عدم قانونية نظام الفصل العنصرى ، فهو موجود أمامهم .

وان ما نلاحظه في الحملة العدوانية الأخيرة ضد أنغولا هو اتساع نطاق المؤامرة بصورة مستمرة . ان هذه الحملة سواء في سماتها أو مداها تسعى الى تحقيق نفس الأهداف التي أحبطتها قوات الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا في ١٩٧٥ احباطا لا لبس فيه . وقد استمرت جنوب افريقيا في اتباع سياسة نشيطة من العداوة الصريحة والعدوان الواضح الذى يرمي الى تحطيم ثورة انغولا . ورغم ذلك فان هذه الهجمات التي لا تتوقف وأعمال زعزعة الاستقرار والعدوان ، بما فيها عملية بروتيا المخزية ، التي أدت الى الاحتلال المستمر لأجزاء من جنوب انغولا ، لم تحد

من تصميم شعب انغولا على مقاومة العدوان العنصرى . ويبدو الآن أن نظام الفصل العنصرى قد شنّ ما يأمل في أن يكون الحل العدواني النهائي باضفاء طابع البانتوستانات في انغولا ، لأنه اذا نجح في ذلك فلن يكون قد نجح في تقويض حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا فحسب ولكنه سوف يكون أيضا قد وجّه ضربة قاتلة لاستقلال ناميبيا .

ونفس الأهداف موجودة أيضا فيما يتعلق بالدول الافريقية المستقلة المجاورة في الاقليم . ان التذرع بأعمال المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية او المؤتمر الوطني الافريقي ليس الاّ ستارا من الدخان يخفي مطامح نظام الفصل العنصرى . هذه الموجة الجديدة من العدوان ضد انغولا — مثل التي كانت توجه الى بوتسوانا وليسوتو وموزامبيق وزامبيا وزمبابوى في الماضي — هي جزء من خطة واسعة النطاق وضعها الفصل العنصرى للارهاب والتخريب وزعزعة الاستقرار ضد جيرانه لاخضاعهم تماما ، وبهذا يكون الاقليم آمنا بالنسبة للفصل العنصرى — وفقا لمنطق جنوب افريقيا . هذا الهدف سوف يجرى السعي الى تحقيقه سواء كان هناك لاجئون ناميبيون أو من جنوب افريقيا أو لم يكونوا في هذه البلدان . واذا لم يكن هذا صحيحا ، فان المرء يتساءل ، لماذا تشكل سيشيل على سبيل المثال هدفا لنظام الفصل العنصرى ؟ هل كان عدوان المرتزقة على شعب تلك الجزيرة الأعزل موجها أيضا ضد مناضلي المؤتمر الوطني الافريقي أو المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ؟

النتيجة الطبيعية لهذا التآمر هي الحملة التي لا تنتهي والتي ترمي الى خلق ما يسمي بحقائق جديدة . وهذه خطة يتجاوز أصلها نظام الفصل العنصرى ذاته . انها محاولة لوضع المجتمع الدولي ، وأنغولا بصفة خاصة ، أمام الأمر الواقع . وبالأمس عرض علينا ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا ؛ واليوم فان انسحاب قوات جنوب افريقيا الغازية — التي هي في حالة عدوان مستمر ضد انغولا — يرتبط بمسألة القوات الكوبية . وتبذل محاولة لاعطاء أهمية ثانوية لمسألة ناميبيا .

ويبدو أن المجلس أيضا عاجز عن القيام بالعمل لأن تنفيذ قراراته لا يزال رهنا للمطالب غير المشروعة لنظام الفصل العنصرى . اليوم نرى هذه المطالب ؛ وغدا سوف تحتل بلدان المنطقة وسوف يقال لها أنها اذا لم توقع على معاهدات عدم اعتداء فلن تنسحب جنوب

افريقيا . من الواضح أنه ليست هناك نهاية لمطالب الفصل العنصرى ؛ وان الذين يتسابقون لاسترضاء ذلك النظام يعرفون مخاطر ذلك .

ان هذه الحملة الجديدة ، مثل أعمال العدوان الأخرى التي ارتكبها النظام العنصرى في الماضي ، ليست منفصلة أو عشوائية . بل انها تشكل جزءا من نمط واضح يتفق تماما مع الأهداف الطويلة الأمد لنظام الفصل العنصرى . وتاريخ تعامل الأمم المتحدة مع نظام الفصل العنصرى واضح تماما . وان كل محاولة يقوم بها المجتمع الدولي لادانة نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا أو لايجاد حل سلمي لأى من المشاكل في الجنوب الافريقي قد قابلها نظام الفصل العنصرى بالقيام بعمل عدواني .

وليس من قبيل المصادفة ان مذبحة كاسينغا في ١٩٧٨ تزامنت مع اتخاذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . لقد تزامن عدوان كوماتو مع احباط جلسة قبل التنفيذ في كانون الثاني /يناير ١٩٨١ . وغارة ماسيرو في كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ كانت تهدف الي صرف اهتمام المجتمع الدولي عن احتلال جنوب افريقيا لانغولا وعرقلة تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وبصفة خاصة بعد اختتام المحادثات عن قرب التي عقدت في نيويورك في منتصف نفس السنة. وفي شهر آيار/مايو ، شنت غارة مابوتو لعرقلة مناقشة مجلس الأمن بشأن مصير القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ومنذ أسبوعين فقط كانت الاعلانات الفارغة فيما يتعلق بفض اشتباك القوات المزعوم تهدف الى تمزيق المجتمع الدولي وصرف انتباهه عن احتلال الأراضي الانغولية . والآن فان نظام الفصل العنصرى قد شنّ حملة جديدة تتزامن مع اصدار تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) .

اذن ، أمام هذا المجلس أربع مسائل بالغة الأهمية تمسّ الجنوب الافريقي . أولا ، هناك أعمال العدوان المستمرة ضد استقلال وسيادة وسلامة اراضي دولة عضو في هذه المنظمة . ثانيا ، هناك احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لاقليم ناميبيا الدولي ، الذى تولت الأمم المتحدة السلطة القانونية عليه . ثالثا ، هناك مسألة الفصل العنصرى ، وهي في نهاية المطاف لب المشاكل في الجنوب الافريقي . رابعا ، هناك مستقبل البلدان الافريقية

المستقلة الأخرى في المنطقة، التي يعتمد أمنها في المستقبل على تصميم هذا المجلس على اتخاذ اجراء فعال ضد عدم قانونية نظام الفصل العنصرى. لقد قلنا دائما بأن الفصل العنصرى في جنوب افريقيا هو المشكلة والعقبة الوحيدة على طريق السلم في الجنوب الافريقي. وان سجل ذلك النظام يشهد على صحة هذا الموقف. وهو موقف منظمة الوحدة الافريقية والجمعية العامة وحركة عدم الانحياز والمجتمع الدولي ككل. ولهذا فاننا نتوقع من هذا المجلس أن يردد ذلك الموقف.

وكما قلنا من قبل ، فانه ليس في نية أى وفد أن يطلب من هذا المجلس أكثر مما نعتقد أنه حق أنغولا . ومنذ اسبوعين فقط وجهنا نفس النداء . ان أنغولا ، بصفتها عضوا في هذه المنظمة ، يحق لها ، بل يجب ، أن تمنح حماية هذا المجلس . ومن الواضح أن حجم وكثافة أعمال العدوان الجارية يهددان بشكل مباشر بقاءها . لذلك ، فان هذا المجلس ، وهو الضامن للسلم والأمن الدوليين ، يقع عليه واجب أن يضمن أن تظل أنغولا دولة مستقلة وذات سيادة وآمنة . هذه هي المسؤولية الرئيسية لهذا المجلس .

اننا نسعى الى أن يدين هذا المجلس بصورة قاطعة عدوان جنوب افريقيا ، وأن يطالب بوقف أعمالها العدوانية وبالانسحاب غير المشروط لقوات الفصل العنصرى المحتلة . كما نطالب بأن تدفع جنوب افريقيا تعويضا مناسبا عن الخسائر في الأرواح البشرية والممتلكات التي نجمت عن عدوانها الذى تجب ادانته . وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي ألا يترك هذا المجلس أى شك في أنه اذا استمرت جنوب افريقيا في عدوانها ، فسوف يقابل ذلك بالنظر في اتخاذ تدابير فعّالة بموجب الفصل السابع من الميثاق .

وينبغي أن يعيد هذا المجلس تأكيد حقوق الدول بموجب الميثاق . ولذلك ، فاننا نطلب من هذا المجلس أيضا أن يعيد تأكيد حق جمهورية أنغولا الشعبية في أن تتخذ كل التدابير اللازمة بموجب الميثاق ، وبصفة خاصة المادة ٥١ ، للحفاظ على سيادتها وسلامتها الاقليمية واستقلالها .

وتنزانيا ، من جانبها ، سوف تؤيد بلا تحفظ أى تدبير تتخذه حكومة أنغولا ، سواء الآن أو في المستقبل ، عندما تواجه بهذه الأعمال العدوانية . وهذا أيضا يتسق مع الموقف الذى اتخذته منظمة الوحدة الافريقية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

وأود أن أسترعي انتباه المجلس الى الوثيقة S/16247 التي تحتوى على نص مشروع قرار اقترحته أنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوى وفولتا العليا ومصر وموزامبيق ونيكاراغوا والهند .

ليس هناك متكلمون آخرون في هذه الجلسة . وسوف تعقد الجلسة القادمة للمجلس ، لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول أعماله ، غدا ٥ كانون الثاني /يناير، في الساعة ١٥/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥